

واقع وآفاق الدراسات العثمانية بالجزائر عرض تعريفي ونظرة تقييمية

د. ناصر الدين سعيدوني،
باحث وأكاديمي جزائري

قبل البدء:

لقد عرضت الأفكار الرئيسية لهذا البحث في محاضرة سمينار قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الكويت، بتاريخ 2 مارس 2003. كما نُشر جانب منها في الكتاب التكريمي للأستاذ د. علي محافظة. وقد حظي البحث باهتمام كبير نظرا لأهمية المسائل التي يتطرق إليها والإشكاليات التي يطرحها، مما توجب مراجعة مادته وإعادة صياغة أطروحته مع العلم بأن البحث في مجمله يعبر بالضرورة على نظرة كاتبه وحصيلة تجربته لفترة تناهز خمسين سنة .

و قد فرضت الأمانة العلمية على كاتب البحث أن يسجل آرائه ويعرض أفكاره في هذا البحث بحرية ودون تحفظ أو مجاملة مما قد يجرح عليه الانتقاد، وعذره في ذلك هو محاولة تحريك المياه الراكدة وإحداث رد فعل قد يعيد النشاط للضمائر المحبطة ويفرض إعادة النظر لبناء الذهنية التاريخية الجزائرية ومحاولة السير في طريق نهضة حقيقية تتجاوز فكرة الرعية المسيرة في معالجة التاريخ إلى مفهوم المواطنة المسؤولة والمتحررة من الوصاية والتوجيه تحت أي شعار وفي أي ظرف.

هذا وحتى تكتمل الفائدة من هذا البحث ويمكن ربط الأطروحات التي يعرضها بواقع الكتابات التاريخية المتعلقة بالعهد العثماني،

فقد ارتأينا أن نلحق بالبحث ثبثا مفصلا بما نُشر من الدراسات العثمانية التي أنجزها مؤرخون وكتاب جزائريون منذ الاستقلال وحتى الآن. من كتب ورسائل جامعية وبحوث ومقالات وتعليقات، مرتبة ألفبائيا حسب ألقاب أصحابها.

مقدمة:

تكتسي الدراسات العثمانية بالجزائر أهمية خاصة، سواء لدى القارئ العادي أو الباحث المختص، لما تثيره من تساؤلات وما تطرحه من إشكاليات خاصة ما يتعلق منها بتوسيع آفاق البحث وتوجهات الدراسات التاريخية، وذلك لخصوصية المصادر التاريخية المتعلقة بالعهد العثماني من تاريخ الجزائر، وتباين مواقف المؤرخين حول رصد وتقييم الأحداث التي ارتبطت به ونوعية الحكم الذي ميزه.

فالعهد العثماني من تاريخ الجزائر (1517- 1830) يغطي فترة العصور الحديثة وهي فترة مهمة وحاسمة من تاريخ الجزائر باعتبارها حلقة وصل بين العهود الإسلامية بأوضاعها الاجتماعية وواقعها الاقتصادي وتفاعلاتها السياسية، وبين الفترة الاستعمارية وما حملته من هيمنة عسكرية وتبعية حضارية وتوجهات اقتصادية وقناعات ثقافية لا زالت آثارها ماثلة وتأثيراتها فاعلة في مختلف مجالات الحياة بالجزائر الحالية ؛ فالفترة العثمانية في تاريخ الجزائر تعتبر في الذاكرة التاريخية حيزا زمنيا (1517- 1830) أكسب الجزائر خصوصيتها المتميزة وأعطى للوطن الجزائري مواصفاته الخاصة ومقوماته الأساسية ؛ ففيها تبلورت خصوصيات الكيان الجزائري من حيث النظام السياسي والعلاقات الدولية. فالجزائر العثمانية كباقي ولايات المغرب العثمانية (تونس وطرابلس) تطورت في ظرف ثلاثة

قرون من تبعية مباشرة إلى استقلال فعلي؛ فقد كانت جبهة جهاد بحري في مواجهة المد الاستعماري الإسباني في سواحل بلاد المغرب في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي على عهد الباي لاربايات (1517- 1588)، ثم تحولت إلى إقليم تخوم وولاية حدود تحافظ على التوازن الدولي بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الإسبانية في غرب المتوسط أثناء فترة حكم الباشوات (1588- 1659)، لتصبح قوة محلية لها وضع مميز في منطقة المغرب العربي، عندما تولى أمرها قادة الجيش (الأغوات) (1659- 1671) وحكمها منتخبو الديوان (الدايات الأوائل) مع بقاء الباشوات كممثلين شرفيين للسلطان (1671- 1710)، لتنتهي إلى وضع الدولة المستقلة في عهد الدايات الباشوات (1710- 1830)، بحيث لم تعد تربطها بإستانبول سوى اعتبارات أدبية ومصالح متبادلة تستند إلى مبدأ التضامن الإسلامي وترتكز على أحقية السلطان العثماني باعتباره الخليفة الشرعي لعامة المسلمين، الأمر الذي مكن حكام الجزائر من ممارسة سيادة حقيقية سواء في أمورهم الداخلية أو علاقاتهم الخارجية مع أوروبا. (ناصر الدين سعيدوني، 2009: 171؛ ناصر الدين سعيدوني، 2008: 120- 122؛ أو. هابنسترايت، 2008: 28- 29؛ Peyssonnel et Desfontaines, 1838؛

(Mouradgea d'Ohsson, 1788-1824:299-300 ; N. Weissman, 1964 :69

فعلاقات الجزائر الخارجية مع أوروبا تطورت من موقع المواجهة والتحدي في القرنين العاشر والحادي عشر الهجري/السادس عشر والسابع عشر الميلادي، إلى حالة الدفاع ثم التراجع في القرن الثاني عشر والنصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/الثامن عشر والرابع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، لتنتهي إلى مواجهة غير متكافئة مع التحالف الأوربي

(مؤتمر فيينا 1815، مؤتمر إيكس لاشابيل 1818)، قبل أن يضع الغزو الفرنسي للجزائر (1830) نهاية مأساوية للكيان الجزائري المستقل في العهد العثماني والذي كانت له ملامح دولة ذات سيادة. (Nacereddine Saïdouni, 2001: 409-410)

أما من حيث النشاط الاقتصادي والبنية الاجتماعية والوضع الثقافي، فقد تحكّم فيها أسلوب الإدارة المحلية ونوعية علاقاتها بالسكان، وأثرت فيها طبيعة المؤسسة العسكرية (الأوجاق)، سواء من حيث التنظيمات المالية والإجراءات الجبائية أو نوعية الملكية وطريقة استغلال الأرض ومزاولة النشاط الحرّيف والتجاري. وهذا ما جعل المجتمع الجزائري في العهد العثماني يقوم على تنظيم هرمي من حيث الخدمات المقدمة والامتيازات المحصل عليها، يتحكّم فيه عاملان أساسيان هما امتلاك القوة العسكرية واكتساب الثروة والنفوذ. وهذا ما أدى إلى تحديد أوضاع طوائف المدن (أتراك، كراغلة، حضر، يهود، برانية) وتأكيد مكانتها على حساب جماعات الريف، كما تسبّب في اضطراب الوضع الاقتصادي وتأزم في العلاقات الاجتماعية وخمود في الحياة الثقافية وانهايار في الوضع الصحي والديمقراطي وضعف في المستوى المعيشي؛ وقد نتج عن هذا الوضع المتأزم انقطاع في علاقة الحكام بالسكان في الريف، وجعل الجزائر كغيرها من الولايات العثمانية تعيش انسدادا وتأزما في مستهل القرن التاسع عشر، كان خير مساعد للفرنسيين على احتلالها الجزائر فيما بعد (1830). (ناصر الدين سعيدوني، 2000: 120-122)

انطلاقا من هذه الخلفية التاريخية، يتضح لنا أن العهد العثماني من تاريخ الجزائر كان خاتمة للعصور الإسلامية وبداية للفترة الحديثة، فهو حلقة الوصل بين الجزائر الإسلامية الأصيلة وبين المشروع الاستعماري

الفرنسي الدخيل على الجزائر، وهذا ما جعل الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية متنوعة من حيث مصادرها وتوجهاتها ومتباينة من حيث الآراء والأحكام المتعلقة بها. كما جعلها موضوعا محببا للمهتمين بالماضي وميدانا مفضلا لدارسي التاريخ، لكون المادة التاريخية تتجاوب مع الثقافة العامة وتلاءم والتخصص الدقيق والتناول الأكاديمي وقد تعبر عن الموقف الإيديولوجي، حتى غدا العهد العثماني بالنسبة لبعض الكتابات استعمارا تركيا وعند البعض الآخر حكما وطنيا.

تنقسم الكتابات التاريخية حول العهد العثماني من تاريخ الجزائر التي أنجزت قبل 1962، في مجملها إلى مساهمتين، إحداها فرنسية والأخرى جزائرية. فالمساهمة الفرنسية وإن كانت غنية في مادتها ومواضيعها إلا أنها تكاد يقتصر في مرجعيتها على المصادر الأوربية، وقد لا تتجاوز في نظرتها المفهوم الاستعماري الفرنسي الذي ينظر إلى الجزائر العثمانية على أنها مستعمرة تركية مضطهدة وخاضعة لاستبداد شرقي، يكاد تاريخها يتلخص في كل ما يتصل بعلاقاتها مع أوروبا مثل النشاط البحري الذي يُصور على أنه قرصنة ولصوصية وما نتج عنه من رد فعل أوربي متمثل في عقد المعاهدات وشن الحملات العسكرية. بينما المساهمة الجزائرية وإن كانت محدودة في مادتها ومتواضعة في تناولها، إلا أنها هادفة في توجهاتها، فهي تحاول توظيف ماضي الجزائر العثمانية لصالح القضية الوطنية الجزائرية، وتعمل على إحياء أمجاد ماضي الجزائر بتحقيق ونشر ما تيسر لها من مصادر عربية تعود إلى العهد العثماني. (ناصر الدين سعيدوني، 2000: 31- 48 و2 و59)

لقد كان لصدى هاتين المساهمتين الفرنسية والجزائرية في تاريخ الجزائر العثمانية تأثير بالغ في توجه وتطور الدراسات العثمانية في الجزائر بعد الاستقلال. فقد كان كلا الإسهامين الفرنسي والجزائري بمثابة الأرضية والمنطلق لما سوف يكتب عن الجزائر العثمانية (منذ 1962)، كما كان لها انعكاس واضح على طبيعة المادة التاريخية في حد ذاتها، وكذلك من حيث الأحكام المتعلقة بها والمناهج المطبقة عليها والمسائل المستعملة في إنجازها. وهذا ما نحاول التعرض له من خلال التعرف على المادة التاريخية والإطار العلمي ومناقشة التصورات المطروحة وإشكالية المنهج وأسلوب المعالجة ورصد التوجهات الحالية وتحديد الشروط المتوقعة مستقبلا للرقى بالدراسات العثمانية بالجزائر والوصول بها إلى مستوى المساهمة العلمية الجديرة في إطار مدرسة تاريخية جزائرية أصيلة و مجددة بقدر ماهي متجاوبة ومتكاملة ومتفاعلة مع المساهمات الماثلة لها في الأقطار العربية.

1- المادة التاريخية :

ارتبطت الدراسات العثمانية بالجزائر منذ الاستقلال (1962) وحتى الآن بطبيعة المادة التاريخية المتوفرة ونوعية المعلومات التي توفرها المصادر الموزعة عليها، وهي في مجملها تصنف إلى مصادر أرشيفية وتقاييد معاصرة ودراسات تاريخية حديثة، ويمكن ترتيبها كالتالي :

أولاً: المصادر الأرشيفية : تتمثل في وثائق الأرشيف التي ترجع إلى العهد العثماني، سواء ما هو موجود بالجزائر أو متوفر بتركيا أو فرنسا أو غيرهما من البلدان التي كانت لها علاقة مع الجزائر العثمانية. ففي الجزائر تشكل الوثائق الأرشيفية الخاصة بالعهد العثماني رصيда غنيا ضمن ودائع الأرشيف

- الوطني الجزائري، (ناصر الدين سعيدوني، 2000: 51- 71؛ عبد الجليل التميمي، 1079؛ شهاب الدين يلس، 1986؛ Jean Demy, 1921) وتتنوع على:
1. مجموعة دفاتر البايليك (386 دفتر ضمن 36 علبة)، تتعلق خاصة بالأمالك الموقوفة ومعاملات البايليك.
 2. مجموعة سجلات بيت المال (64 سجلا ضمن 11 علبة)، جلها تتعلق بتركات وعائدات بيت المال.
 3. مجموعة وثائق المحاكم الشرعية (125 علبة بعضها ذات ترقيم مزدوج)، تهم خاصة المعاملات والأوقاف.
 4. مجموعة الوثائق المصورة من أرشيف إستانبول (حوالي 3000 وثيقة مسجلة).

أما في فرنسا وتركيا فهناك مجموعات من الوثائق تتصل بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، خاصة بأرشيف الرئاسة بإستانبول وأرشيف ما وراء البحار بإيكس- آن- بروفانس وأرشيف وزارة الحرب بفانسان والأرشيف الوطني الفرنسي بباريس وأرشيف الغرفة التجارية بمرسيليا.

ثانيا. التقايد والكتابات العربية والأجنبية التي تعود إلى العهد العثماني : سواء كانت تقايد أو مخطوطات تعود إلى الفترة العثمانية، أصبحت في متناول القارئ بعد أن تم نشر أغلبها من طرف جزائريين وفرنسيين. فكان في طليعة من نشر المصادر العربية محمد بن شنب ونور الدين عبد القادر ومحمد بن عبد الكريم ورايح بونار والمهدي البوعبدلي؛ (ناصر الدين سعيدوني، 2000: 46- 48) كما عمل على نشر ما كتب بالفرنسية وترجمة بعض ما وضع بالعربية باحثون فرنسيون في طليعتهم دوفو (Devoulx)

ودوني (Deny) وكولومب (Colombe) وبلانتي (Plantet) وديلفان (Delphin) وإيفار (Yver) ومارسيل إمري (M. Emerit). (G. Yver, 1931 ; W. Marçais, 1931).

ثالثا: تسجيلات وتقارير متأخرة يرجع بعضها إلى أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي : أغلبها وضعه ضباط فرنسيون في النصف الأول من القرن التاسع عشر في شكل تقارير وتسجيلات وانطباعات وترجمات لبعض النصوص والوثائق، ساهم فيه خاصة كل من : كلوزال (Clauzel) وبرتوزان (Berthezune) وفال باريزو (Val Parisot) وديسبريز (Desprez) وبارتو (Bartout) وغيوم (Guillaume) وبوتيت (Petiet) وروبان (Robin) وإيسترهزي (Esterhazy) وبيليسيه راينو (Pïllissier de Reynaud) وتروملي (Trumelet) وفيرو (Fïraud) وجانتي دو بوسي (Genty de Bussy) ورين (Rinn) ودونييه (Denniï) وفلانندان (Flandin) وروزي (Rozet) وبربروقجي (Berbrugger) ودوفو (Devoulx) ودوما (Daumas) ولوروا (Le Roy) وكاريت (Carette) وأوكايتان (Aucapitaine) وإيلي دولابريمودي (Ïlie de la Primaudie). (ناصر الدين سعيدوني، 2000: 79-80 ; R. L. Play-Faire, 1976; Guy Tubert-Delof, 1964; Ch.-A. Julien, 1964)

(1898)

رابعا: كتابات تاريخية عامة وضعها فرنسيون منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين : بدافع الهواية والرغبة في التعرف على الماضي، فجمعت بين العرض العام للوقائع ومحاولة تحليل الأحداث التاريخية والتعليق عليها، كما تعبر عنه كتابات كل من : جيبيير (Gibert) وفايسات (Vayssettes) وبلانتي (Plantet) وغرامون (Grammont) ومرسييه (Mercier) وإيسكر (Esquer)، لتتحول إلى دراسة الأحداث ومحاولة تحليلها كما هو الشأن عند : ماسون (Masson) وإيفار (Yver) وإمري (Emerit)

وبواييه (Boyer) وشارل آندريه جوليان (Ch.-A. Julien) ونوشي (Nouschi) وياكونو (Yacono). (ناصر الدين سعيدوني، 2000: 80-81)

خامسا: كتابات تاريخية عامة ساهم بها جزائريون بدافع إحياء الماضي والرد على الأطروحات التي أخذ بها الفرنسيون في دراستهم لتاريخ الجزائر وخاصة الفترة العثمانية منه : فكانت خطابا تاريخيا معاديا للمفهوم الاستعماري، منها ما حققه محمد بن أبي شنب، و ما جمعه أبو القاسم الحفناوي كترجم تعريف الخلف برجال السلف، أو ألفه الشيخ مبارك المليي وعبد الرحمن الجيلالي ونور الدين عبد القادر، و نشره الأستاذ أحمد توفيق المدني، وساهم به لاحقا مؤرخون آخرون منهم أبو القاسم سعد الله وناصر الدين سعيدوني ويحيى بوعزيز. (ناصر الدين سعيدوني، 2000: 46-48) (من أهم هؤلاء نذكر على سبيل المثال: محمد بن أبي شنب (ت. 1929): الرحلة الحجازية لابن عمار (1902)؛ وكتاب البستان لابن مريم (1908)؛ ورحلة نزهة الأنظار للورتلاني (1908)؛ وعنوان الدراية للغبريني (1910). وكذلك تأليف أبي القاسم الحفناوي (ت. 1942) في التراجم "تعريف الخلف برجال السلف" (1906)؛ والشيخ مبارك المليي "تاريخ الجزائر في القديم والحديث، جاء في جزئين، 1929 و1932؛ والشيخ عبد الرحمن الجيلالي "تاريخ الجزائر العام"، صدر في جزئين، 1954 و1955؛ والشيخ نور الدين عبد القادر الذي نشر تاريخ حاضرة قسنطينة للشيخ الحاج المبارك (1952)، وغزوات عروج وخير الدين (1934)، وتقاييد ابن المفتي التي حورها وأضاف إليها بعنوان "صفحات من تاريخ مدينة الجزائر" (1964). ويُضاف إلى هؤلاء الإسهام الغني للأستاذ أحمد توفيق المدني ومنه "كتاب الجزائر" (1931)، ومحمد عثمان باشا (1932)، ومذكرات أحمد الزهار (1974)، وحرب

ثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1968). وكذلك ما حققه ونشره حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر كل من محمد بن عبد الكريم، وأبي القاسم سعد الله، ويحيى بوعزيز، وناصر الدين سعيدوني. أنظر: ثبت بالكتابات التاريخية الجزائرية حول تاريخ الجزائر العثمانية الملحق بالبحث).
سادسا: كتابات تاريخية أكاديمية مختصة ساهم فيها فرنسيون وجزائريون : أغلبها أطروحات جامعية، بدأت في الفترة التي سبقت الاستقلال (1962) وتطورت مع نمو أقسام ومعاهد التاريخ بالجامعات الجزائرية، لتشكل اليوم رصيدا معتبرا كفيلا بتوفير إسهام تاريخي أكاديمي خاص بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، مما يجعل منها منطلقا لإسهامات نوعية تسمح بتشكيل مدرسة تاريخية أصيلة وموضوعية وذات مقارنة وطنية وبعد إنساني. (لم تسمح الظروف بتكوين مدرسة تاريخية جزائرية متميزة بمناهجها ومقارباتها وطرق بحثها وإشكالياتها، نظرا لمحدودية الإنتاج في السنوات الأولى للاستقلال، وتواضع المعرفة التاريخية، وغياب المنظور العلمي القائم على التحليل والخاضع للنقد والمستند إلى المقارنة والبحث عن المصادر. فضلت الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية يغلب عليها طابع المبادرة الفردية أو المناسبات الرسمية أو البحث المتخصص في مواضيع نوعية لتحضير رسائل جامعية، ولعل الشيء الخطر في ذلك هو انقطاع تواصل التجربة بين الأجيال وتنوع الرؤى وتبني مؤسسات رسمية لمسألة البحث، في غياب مبادرة الباحثين أنفسهم وتوجيه البحث إلى ما يخدم التوجهات الرسمية المرتبطة بمسألة السيادة الوطنية وشرعية السلطة. للتعرف أكثر على واقع البحث التاريخي في الجزائر، أنظر: (ناصر الدين سعيدوني، 2000: 482- 491).

لقد كان لهذا الإسهام التاريخي باختلاف أنواعه وتنوع مواضيعه تأثير ملموس على واقع الدراسات التاريخية في الجزائر بعد الاستقلال، كما كان له انعكاس مباشر على توجه تلك الدراسات ونوعيتها من خلال إشكالية المنهج وطريقة المعالجة، ولعل هذا ما دفع بالدراسات العلمية في عشرينيات الاستقلال إلى التنوع من حيث الكمية والاختلاف من حيث أسلوب المقاربة، وعمل على تكريس التباين من حيث النظرة وطبيعة المواضيع وأبقى الدراسات العلمية في الجزائر حتى الآن تفتقر إلى التطور المتكامل من حيث المادة والمنهج والنظرة وطريقة التناول، وهذا ما يتضح لنا من خلال تحديد طبيعة الكتابات التاريخية بالرجوع إلى مستوى أصحابها وتوجهاتهم الإيديولوجية وميولهم الثقافية.

2- المواقف والتصورات والأحكام :

تأثرت الدراسات التاريخية المتعلقة بالعهد العثماني بالجزائر بالميول الثقافية والرؤى الفكرية والمواقف الإيديولوجية والقناعات الذاتية، مما أثر على تناول الأحداث وتقييمها والحكم عليها، فتلونت الأحداث واصطبغت الأحكام بفعل النظرة المتعاطفة والمعجبة أو الموقف الناقد والمعادي، بين مؤيد معجب ومعارض ناقم، وبذلك غاب النقد وانعدم التحليل في العديد من الدراسات المتعلقة بالفترة العثمانية بالجزائر.

فإذا تجاوزنا ما كتبه الأوروبيون عن العهد العثماني أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر بفعل النظرة الأوروبية المعادية للآخر والتبشير وتبرير الاستعمار، نلاحظ أن ما كتب حديثا وخاصة منذ الخمسينيات من القرن العشرين، لم يسلم هو الآخر من الميول الذاتية والمواقف الإيديولوجية،

فاختلفت المواقف بين معادين للحكم العثماني بالجزائر ومناصرين له وواقفين منه موقف الحياد الذي لا يجسر على إبداء موقف أو التصريح برأي.

أ. التوجه المعادي للحكم العثماني بالجزائر :

يشمل أغلب ما كتب بالفرنسية من الفرنسيين ومن تأثر بهم من الجزائريين. وهذا ما تعبر عنه كتابات كل من بوايه (Boyer) وأ. برنار (A. Bernard) وغوتيه (E.-F. Gautier) ، (P. Boyer, 1960 ; P. Boyer, 1963 ; Au. Bernard, 1929 ; E.-F. Gautier, 1952.) وتشهد عليه استنتاجات كل من محيي الدين جندر (M. Djender) ومولود قايد (M. Gand) وعبد الرحمن بن آشنهو (A. Benachenhou). (من كتابات هؤلاء الكتاب الجزائريين المعادين للوجود العثماني بالجزائر نذكر: (M. Djender, 1968; M. Gäid, 1974; A. Benachenhou, s.d.:

يستمد هذا التوجه المعادي أفكاره ويصوغ رؤاه من مضمون ما سجله رجال الدين والرحالة والتجار والأسرى وممثلو البعثات الأوروبية بالجزائر عن الجزائر العثمانية قبل الاحتلال الفرنسي، فجاءت تعبيرا عن النظرة الأوروبية التقليدية المعادية لقيم الحضارة العربية الإسلامية والناقمة على أسلوب المواجهة و التصدي الذي انتهجه الحكم العثماني بالجزائر إزاء الضغوطات الأوروبية، ولعل هذا ما دفع تلك الكتابات التاريخية الأوروبية إلى اعتبار الحكم العثماني بالجزائر هو المسئول عن ما لحق بالأوروبيين من اعتداءات، بما تقتضيه المشاريع الاستعمارية التجارية والسياسية، فهي تنظر من الخارج وتحاول إسقاط الواقع الأوربي على أوضاع الجزائر.

ب. التوجه المتفهم لواقع الحكم العثماني بالجزائر :

يصبغ على الحكم العثماني طابعا شرعيا مستمدا من استمرارية الانتماء الإسلامي للجزائر في إطار نظم الخلافة الإسلامية وطبيعة العلاقة

بين الجزائر وإستانبول ومظاهر السيادة التي اكتسبتها الجزائر أواخر العهد العثماني. وقد التزم بهذا التوجه جل من كتب بالعربية عن تاريخ الجزائر العثمانية، وهم في أغلبهم يرون أن هذا التاريخ هو المعبر عن الذاكرة التاريخية للشعب الجزائري والمدعم لثوابته الحضارية. ويمثل هذا التوجه بالنسبة للجيل الأول الأستاذ أحمد توفيق المدني، ومولود قاسم نايت بلقاسم بالنسبة للجيل المتأخر.

ج. النظرة الأكاديمية المحايدة:

اتخذت موقفا وسطا بين التوجهين المعادي والمناصر، وقد حاول تناول الفترة العثمانية انطلاقا من وثائق الأرشيف ورجوعا إلى المصادر الأولية، دون أن يصل فيما كتب إلى أحكام جازمة ومواقف محددة. وقد بدأت هذه المساهمة محتشمة في كتابات بعض الأساتذة الجامعيين الفرنسيين في الخمسينيات، وتجسدها كتابات كل من : إسنار (Isnard) وياكونو (Yacono) وإمري (Emerit) وبوسون دوجنسن (Busson de Jensens) وجاك بيرك (J. Berque) وأوغسطان بيرك (Au. Berque) ومانتران (Mantran) وريمون (Raymond) ونوشي (Nouschi) وشوفال (Shuval). (نذكر على سبيل المثال أهم إسهامات هؤلاء المؤرخين الفرنسيين الذين كتبوا عن الجزائر في العهد العثماني:

; M. EMERIT, 1954; Gérard Busson de 1966, H. Isnard, 1937; X. Yacono, 1981; Janssens, 1950; J. Berque, 1978, 1949; R. Mantran, 1962; A. Raymond, A. Nouschi, 1961; T. Shuval, 1998.)

ثم تطورت هذه المساهمة وأصبحت تعبر عن توجه عام مع بلوغ الجيل الجديد من الباحثين الجزائريين مرحلة الإنتاج المعرفي والعطاء العلمي. ومما يُلاحظ أن هذا التوجه المحايد الذي يدعي العلمية ويرفع شعار الموضوعية والذي فرض حضوره في فترة الاستقلال، أصبح يثير إشكالية من حيث

المنهج والطريقة والمواضيع التي يعالجها، بعد أن تبنت الدوائر الرسمية في الجزائر مسألة التاريخ وربطته بشرعية ممارسة السلطة وعملت على تكريس أحادية الرؤية التاريخية واستقطاب نشاط المشتغلين بالبحث التاريخي، (تعتبر مسألة الشرعية التاريخية في الحياة السياسية بالجزائر منذ الاستقلال قضية وطنية لارتباطها بممارسة السلطة وتأكيد التوجهات السياسية، مما أكسب التاريخ الرسمي أهمية بالغة وبعدها إستراتيجيا ارتبط بالتوجهات السياسية والثقافية وأصبح محل اهتمام، مما تطلب إنشاء مؤسسات بحث لاستقطاب المؤرخين الجزائريين وتأطير نشاطهم البحثي، فأنشئ مركز الدراسات التاريخية (C.N.E.H.)، وعندما تحجر بفعل الروتين الإداري استحدث المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 الذي حرص على تقديم أطروحات التاريخ الرسمي و اعتمد أساسا في نشاطه الثقافي على جيل الشاب من الباحثين في مجال التاريخ و الآثار والتراث وعلوم السياسة والاجتماع).

وهذا ما دفعنا إلى عرض التصورات المتعلقة بالمنهج وأسلوب المعالجة واستخلاص الملاحظات التي تحدد آفاق الدراسات العثمانية بالجزائر.

3- قضية المنهج وكيفية المعالجة :

تميزت الدراسات باختلاف مستوياتها وتباين توجهاتها وتضارب أهدافها، تبعا لثقافة وقناعات من كتبوا عن العهد العثماني بالجزائر. وقد نتج عن اختلاف المنهج المتبع في الدراسات العثمانية بالجزائر تباين نوعية الإنتاج واختلاف نظرة ووجهة المساهمين فيه، وهذا ما يسمح لنا بتصنيف

المساهمة التاريخية المتعلقة بالعهد العثماني، والتي عرفتها الجزائر في
عشريات الاستقلال الأربع، بغض النظر عن اللغة التي كتبت بها إلى :

- دراسات جامعية في شكل أطروحات ومذكرات وبحوث مختصة ساهم
بها باحثون في إطار مؤسسات ومراكز بحث جامعية.

- دراسات عامة مجملة تتدرج ضمن مسعى نشر الثقافة التاريخية والتعريف
بالفترة التي سبقت الاحتلال الفرنسي، يغلب عليها طابع الهواية والعرض
الكرونولوجي والسرد القصصي.

- دراسات عامة أجنبية تتصل ببعض جوانب العهد العثماني من تاريخ
الجزائر، وهي غالبا ما تتناول العهد العثماني في سياق تعرضها للفترات
التاريخية الأخرى من تاريخ الجزائر، فهي تعالج العهد العثماني كإحدى
مراحل أو محطات أو فصول التاريخ الجزائري، سواء في شكل كتب أو
مقالات أو بحوث أو عروض.

هذا ويمكن تصنيف الكتابات التاريخية الجزائرية المتعلقة بالعهد
العثماني من تاريخ الجزائر، حسب اختصاصات وتوجهات وميول من ساهم
فيها إلى المجموعات التالية:

أ. المؤرخون المختصون في العهد العثماني :

أغلبهم ارتبط بالعهد العثماني عن طريق الدراسة الجامعية،
وتركزت اهتماماته على الفترة العثمانية انطلاقا من تحضير رسائل جامعية
وإنجاز بحوث تاريخية حسب المواصفات الأكاديمية، ويشكل هؤلاء
المؤرخون بالرجوع إلى طبيعة إنتاجهم وميولهم وإلى فترة إنتاجهم إلى طبقتين،

كل طبقة تشكل جيلا يتميز بتجربته التاريخية. (ظلت مسألة تكامل الأجيال المتعاقبة من المؤرخين الجزائريين أمنية تراود الكثيرين من ذوي النيات الحسنة لضرورة تكامل و التراكم المعرفي، وقد غدت موضوع تساؤل وحيرة في المنابر المعبرة عن التفاعل الثقافي والمعروفة بالإنتاج التاريخي، وهذا ما كرس بالفعل تشتيت الجهود وعمق اختلاف الرؤية وتعدد الأطروحات، بعد أن حرصت المؤسسات الرسمية المؤطرة للبحث أو الموجهة للدراسات على تأطير العديد من مؤرخي جيل الشباب في عروض و لقاءات وندوات تاريخية مرتبطة بالمناسبات الوطنية أو موجهة لانجاز مشاريع بحث مبرمجة مسبقا برؤية سياسية، مما حد من الرؤية النقدية و أكد الطابع النضالي في التعامل مع أحداث التاريخ و لم يسمح بحوار مثمر بين المؤرخين، بل أعطى الفرصة في غياب التقاليد الأكاديمية الصارمة لمتقضي المناسبات من غير المؤرخين أن يتصدروا الساحة الثقافية و أن يقدموا أنفسهم بديلا عن دور المؤرخ في المجتمع.) فالجيل الأول يتشكل من الأساتذة المختصين في الدراسات العثمانية من خريجي الجامعات الأجنبية والعربية الذين ارتبط إنتاجهم بتدريس التاريخ بالجامعة الجزائرية. ومن وجوه هذا الجيل الأول الذين ارتبط إسهامهم بالفترة العثمانية نذكر على سبيل المثال الأساتذة: أبو القاسم سعد الله، ومحفوظ قداش، ومولاي بلحميسي، ويحيى بوعزيز، وناصر الدين سعيدوني، وجمال قنان، والعيد مسعود. وقد وُفق أغلب هؤلاء في تقديم إسهام تاريخي ذي مواصفات علمية وقيمة أكاديمية. ومما يُلاحظ أن هذا الجيل ما لبث أن تعززت صفوفه بباحثين في فترة استقلال الجزائر،

درس أغلبهم في جامعات مشرقية أو غربية، مما سمح لمؤرخي هذا الجيل الأول أن ينجزوا في فترة الثمانينات أطروحات ويساهموا ببحوث احتلت مكانة معتبرة في مجال الدراسات العثمانية المتعلقة بتاريخ الجزائر.

أما الجيل الثاني وهو الطبقة الثانية، وإن أصبح اليوم يتصدر الساحة التاريخية فهو يتكون في غالبيته من طلبة الدراسات العليا في فترة الثمانينات والتسعينات، ورغم أنه بدأ يتلمس طريقه في البحث والإسهام التاريخي إلا أن الظروف لم تسمح لأغلب العناصر المجددة باستكمال دراستهم في الجامعات الأوربية والاحتكاك بالمنام العالمي للبحث التاريخي؛ كما أن استقطاب المؤسسات الثقافية الرسمية للنشاط التاريخي لهؤلاء المؤرخين الشباب، حد من قدرتهم على التركيز في البحث والتعمق في التخصص، وإن استطاعت بعض العناصر من فرض حضورها العلمي بجدارة في مجال الدراسات العثمانية، خاصة فيما يتعلق بإنجاز الأطروحات العلمية.

وعلى كل فإن المؤرخين المختصين في دراسة قضايا و إشكاليات العهد العثماني من كلا الجيلين وبمختلف توجهاتهم وتباين مستوياتهم وتنوع إسهامهم، استطاعوا في ظروف محبطة و شروط قاسية أن يوفروا للمكتبة الجزائرية مادة علمية أثبتت إسهامهم العلمي وأكدت حضورهم الأدبي في الساحة الثقافية، إلا أنهم لم يتمكنوا بفعل تشتتهم وانقطاع التواصل والتعاون بينهم من تكوين مدرسة تاريخية جزائرية مختصة في الدراسات العثمانية لها مميزاتا المحددة وأسلوبها الخاص ونظرتها المميزة لإشكاليات وقضايا الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر.

ب. الأثريون والأنثروبولوجيون ودارسو الألسنية والديمغرافية والعمارة والفنون والجميلة :

انطلق اهتمامهم بالعهد العثماني من تاريخ الجزائر من العلوم التي لها صلة بالتاريخ والتي تشكل أساس اختصاصهم ومحور اهتمامهم، مثل علم الآثار والوثائق والمسكوكات والترجمة والديمغرافية والعمارة والجغرافيا والأدب والفلسفة، فكانت مساهماتهم معتبرة وذات مستوى أكاديمي من حيث القيمة العلمية والمقاربة المنهجية، فاستطاع العديد منهم أن يحظى بمكانة مميزة في دراسة الجوانب النوعية من تاريخ الجزائر العثمانية فحققوا بذلك تكاملا مع المؤرخين المختصين بالعهد العثماني من حيث المواضيع وأسلوب البحث وجدية المقاربة، ولعل أكثرهم ارتباطا بدراسة العهد العثماني وتميزا في تحليل قضاياها الأساتذة رشيد بورويبة وعبد العزيز الأعرج في الآثار، ومعاوية سعيدوني ومصطفى بن حموش وسكينة ميسوم في العمارة، وأبو العيد دودو وأحمد أبو عياد في الآداب، وعلي تابلت في الترجمة، وعبد القادر حليمي والجيلالي صاري في الجغرافيا.

ج. الهواة من ذوي الثقافة العامة:

يغلب على كتاباتهم طابع الاندفاع الحماسي والولع بالأحداث والإشادة بالمواقف، وتكتسي كتاباتهم طابع إحياء التراث والتوجه التربوي، وقد استطاعوا بفعل نشاطهم وارتباطهم بالدوائر الرسمية أن يحتلوا مكانة مرموقة بكثرة إنتاجهم وحضورهم على الساحة الثقافية.

و تتصدر هؤلاء المؤرخين الهواة المولعين بالعهد العثماني بعض الوجوه الثقافية التي كان لها تأثير في الدوائر السياسية والأجهزة الإدارية، نذكر منهم على سبيل المثال الأساتذة: مولود قاسم نايت بلقاسم، والمهدي البوعبدلي، وشعيب محمد المهدي، ومحمد الشريف الساحلي، ومحبي الدين جندر، وعبد الرحمن بن آشنهو، ومولود قايد، وإسماعيل العربي، ومحمد بن عبد الكريم، ورايح بونار، وعبد الرحمن الجيلالي.

د. الإيديولوجيون من ذوي الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والنظرة السياسية:

أغلبهم من ذوي القناعات اليسارية، عالج جلهم العهد العثماني من تاريخ الجزائر بالرجوع إلى الفترة الاستعمارية وانطلاقا من واقع الدراسات السوسيواقتصادية حسب مبادئ وطرق البحث التاريخي بالجامعات الفرنسية، متأثرين في ذلك ببعض المؤرخين اليساريين أمثال لابروست (E. Labrousse)، وفيلار (Vilar) وغاليسو (R. Gallissot)، وفالنسي (L. Valensi)، أو أخذوا بأطروحات بعض المستشرقين الفرنسيين أمثال جاك بيرك (J. Berque) . (P. Vialar, 1963; R. Gallissot, 1966; R. Gallissot, 1968; L. Valensi, 1968; L. Valensi, 1977; E. Labrousse, 1933) ولعل هذا ما جعل بعضهم ينساق وراء فرضيات علم الاجتماع وطريقة التحليل الجدلي للإشكاليات التاريخية، مما حد من الموضوعية في عملهم، في الوقت الذي ازداد فيه حضورهم العلمي وتأثيرهم الأدبي على الجيل الصاعد من المؤرخين بفعل حداثة المنهج الذي التزموا به، وتموضع أغلبهم في الدوائر الثقافية الفاعلة والدوائر السياسية

المؤثرة، وتعاملهم مع أجهزة الدولة واحتكاكهم بالأوساط السياسية التي ساعدتهم على تحويل التاريخ إلى منبر سياسي.

4- واقع الدراسات التاريخية العثمانية بالجزائر :

تظل المساهمة التاريخية الجزائرية فيما يتعلق بالعهد العثماني بالجزائر رغم تعدد أصنافها وتنوع توجهاتها وتباين مستوياتها دون الأمل المنشود لإنجاز كتابة تاريخية نوعية تبرز خصوصية الفترة العثمانية وتعرض أوجه الحياة التي سادت فيها والقضايا التي تشيرها والمسائل التي تطرحها والتي بدونها تظل هذه الفترة المهمة من تاريخ الجزائر التي تزيد عن ثلاثة قرون (1517- 1830) حلقة مفقودة رغم كونها الحيز الزمني الذي يصل بين العهود الإسلامية بخصوصيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبين الفترة الاستعمارية وتوجهاتها الخاصة وتأثيراتها الفاعلة في صيرورة التاريخ الجزائري بكل سلبياته وإيجابياته.

و لعل هذا المنحى الذي يطبع الدراسات العثمانية جعل جل الإسهام التاريخي يندرج ضمن النمط القديم الذي كتب عن الحكم العثماني بالجزائر وفي إطار توجهات الدراسات التي أنجزت في الفترة الاستعمارية مع تغير مظهري وشكلي فيما يخص التصورات والتوجهات رغم بعض المحاولات الجادة لتجاوز هذا النمط وذلك الإطار، ونزوع إلى الأخذ بالطريقة الحديثة الأوروبية حسب أسلوب ومنهج مدرسة الحوليات الفرنسية. (مدرسة الحوليات الفرنسية تحمل اسم مجلة حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي التي ظهرت سنة 1929، وأصبحت المنبر المعبر عن توجهات الدراسات التاريخية بفرنسا،

وكان في طبيعة من تناول فيها التاريخ بنظرة نقدية جديدة مارك بلوك (ت. 1944)، ولوسيان فيفر (ت. 1956)، وفرناند برودال (ت. 1985)، فوضعوا بذلك أسس مدرسة تاريخية ترى أن موضوع التاريخ هو الإنسان بكل اهتماماته، يعالج من حيث إشكالية الكم في إطار العلوم الإنسانية والاجتماعية بحيث تُدرس المجتمعات كمجموعات متحركة وليس كوحدات جامدة اعتمادا على تغيرات الحركة التاريخية التي ترى البعد الزمني على أنه أزمنة مختلفة السرعة حسب طبيعة الأحداث وتفاعل الإنسان في بيئته وعصره. وبذلك تجاوزت هذه المدرسة المنهج الوضعي في التاريخ القائم على جمع ونقد الوثائق، وابتعدت عن العرض التاريخي الصرف، فكانت بحق حصيلة التجربة المخبرية والممارسة النظرية والتطبيق المنهجي للمؤرخين الأوروبيين المحدثين، أنظر: (G. Duby, 1991) ولعل هذا ما يسمح لنا برصد واقع الدراسات التاريخية العثمانية انطلاقا من التوجهات الحالية وحتى التوقعات المستقبلية التي يمكن أن نجملها في النقاط التالية :

1. إن جل الدراسات التاريخية التي تتناول تاريخ الجزائر العثمانية لا زالت متأثرة في مواضيعها وفي طريقة عرضها وأسلوب معالجتها بتوجه الدراسات العثمانية التي ظهرت في فترة ما قبل الاستقلال (1962)، فهي غالبا ما تركز على العلاقات الخارجية وتهتم بنشاط البحرية، إن لم تقتصر على سير الحكام والأحداث الكبرى دون محاولة التعريف بمظاهر حياة الشعب أو التعرض لعوامل التطور الداخلي، ولعل هذا التوجه هو الذي سمح بمعالجة العلاقات بعيدا عن جدلية التاريخ النوعي المحلي أو دراسة البحرية الجزائرية

بصفة إجمالية أو عرض الصراع الإسباني الجزائري على مدى ثلاثة قرون، مما جعل الإنتاج التاريخي المتعلق بتاريخ الجزائر في العهد العثماني يندرج ضمن إطار التاريخ العام للفترة العثمانية، ويكاد أغلبه يتعرض للأحداث ويتناول القضايا وفق نظرة عامة غير متخصصة، يهتم أساسا بالمواضيع المفضلة لدى جمهور القراء ويحرص على عرضها في سياق حدثي وتسجيل روائي غالبا ما يعتمد على عامل الإثارة والتشويق.

2. إن أغلب ما كتب عن العهد العثماني في الجزائر اعتمد في معلوماته على مراجع معروفة، بعضها مستهلك وبعضها الآخر تجاوزه الزمن من قبيل "تاريخ الجزائر تحت الحكم التركي" لدوغرامون (De Grammont). (H.-D. de Grammont, 1887) وحتى الدراسات التي أنجزت كرسائل وأطروحات جامعية غالبا ما اعتمد أصحابها على الوثائق المنشورة والمصادر المطبوعة، دون محاولة تجديد معلوماتهم باستغلال وثائق الأرشيف، أو إعادة صياغة تصورهم بإعادة قراءة تلك الوثائق قراءة استقرائية تحليلية بنائية، رغم أن أغلبهم يشيد في مقدمته بأهمية وثائق الأرشيف ويؤكد على ضرورة الاعتماد عليها. ولعل عجزهم في تحقيق ما كانوا يطمحون إليه في مستهل أعمالهم يعود أساسا إلى صعوبة استغلال وثائق الأرشيف وتعذر الوصول من خلال مادتها الأولية إلى نتائج ملموسة، ولأن اعتماد الوثائق الأولية في الدراسة يتطلب الوقت الطويل والجهد المضني. كل ذلك حال دون تحقيق دراسات جيدة وجدية ومبشرة، هذا إذا استثنينا بعض الرسائل الجامعية القليلة التي ضحى أصحابها من أجلها بوقتهم وجهدهم (لم يعد اليوم من الممكن تصنيف

وتقييم ما يُكتب عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني لتداخل المواضيع وتباين المستويات واضطراب المعلومات التاريخية وتضارب الأحكام واختلاف وجهات النظر، حتى أن البعض ذهب إلى اعتبار العهد العثماني من تاريخ الجزائر بمثابة الفضاء التاريخي الذي يعود إليه كل من أشكل عليه البحث في مجال تخصصه أو استهوته ملاحم و بطولات العهد العثماني، أو أراد أن ينظر للكيان الجزائري ويحل بنيته الاجتماعية، بحيث أصبح من الصعب تحديد مواصفات المنهج المتبع في المعالجة والتعرف على ما يمكن أن نعتبره مختصا فيه دون غيره من الاختصاصات وتمييزه عن غيره ممن ينشط ثقافيا في مجال الدراسات العثمانية بالجزائر).

3. إن العهد العثماني من تاريخ الجزائر باعتباره خاتمة للعصور الإسلامية ومقدمة للفترة الاستعمارية ومرجعية لإثبات شرعية" السيادة الجزائرية "بعد الاحتلال وخلفية للذاكرة التاريخية، فضلا عن كونه فترة ملاحم و بطولات ومواجهات مع الدول الأوروبية، كل ذلك جعله الملجأ المفضل لكل من شحت عنه مصادر التاريخ الوسيط وواجهه تداخل وصعوبة أحداث التاريخ المعاصر، وهذا ما جعل العهد العثماني مقصدا بل ملجأ لكل راغب في تسجيل أحداث التاريخ، ما دامت المعلومات العامة متوفرة والأحكام والتصورات جاهزة. ولعل ما يؤسف له تحول العديد من المهتمين بتاريخ العصور الوسطى والفترة المعاصرة إلى معالجة العهد العثماني ومحاولة جعل كتاباتهم دراسات أساسية ونظرتهم أحكاما مسلم بها، فاختلط الغث بالسمين وأصبح العهد العثماني مجالا مشاعا لكل من هب ودب، وهذا ما نتج عنه تضخم في الكتابات

التاريخية المتعلقة بالعهد العثماني والتي لم تزد تاريخ الجزائر العثمانية سوى غموضا وتداخلا ولم تكسب النظرة التاريخية حوله سوى اضطرابا وتشويشا. (مما يؤكد ذلك تعدد العناوين وتكرار الموضوعات حول العهد العثماني، فأغلبها سرد للأحداث وتعريف بالوقائع وليس تحليل للأحداث، أنظر "ثبت بالدراسات العثمانية بالجزائر، وأيضا: ناصر الدين سعيدوني، 2006: 117 – 151).

وقد كانت نتيجة هذا الموقف المتجاوز لضرورة التخصص والتعمق في البحث أن تراجعت الدراسات النوعية والإسهامات المتخصصة في العهد العثماني. فغدا هذا العهد في غياب النقد التاريخي مجالا مفضلا للكتاب الهواة الذين تصدروا الساحة الثقافية بفعل المناخ الثقافي السائد في الدوائر الرسمية التي لا ترى الماضي إلا من خلال متطلبات الواقع، ولا تتصور أحداث التاريخ كما هي وإنما تُخضعها لما تقتضيه المفاهيم السائدة والأحكام الجاهزة، بحيث أصبح البحث التاريخي خاضعا لمزاج المهتمين بكتابة التاريخ من الهواة ولإرضاء خيال القراء، فضلا على أن العهد العثماني من تاريخ الجزائر يُعتبر مجالا مفضلا لكل من يرغب في كتابة التاريخ خارج اختصاصه الضيق وبعيدا عن مقتضيات منهجية التاريخ الصعبة، وبذلك أصبح العهد العثماني لدى هؤلاء الهواة خاتمة لفترة إسلامية سابقة محدودة المصادر وبعيدة عن اهتمام القراء، وبداية للفترة المعاصرة التي عاشتها الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي.

5. تحكم النظرة التقليدية في المشتغلين بدراسة التاريخ وخاصة منهم المختصين في الفترة العثمانية من حيث جمع المعلومات وعرض الأحداث. فحشر أغلبهم نفسه في زاوية التاريخ التقليدي القائم على جمع المعلومات وتحريرها وتسجيلها ثم عرضها، فحولوا أنفسهم إلى صنف من العرض الصحفي والصيافة الأدبية. كما ظلت المناهج الجديدة القائمة على تفاعل عوامل الاختصاص المتعمق الذي يتطلب معلومات جديدة، ومنهج بحث أكاديمي متخصص، وتحليلا موضوعيا يقوم على التعامل النقدي مع المادة التاريخية، بعيدة عن اهتماماتهم بل رأى الكثير منهم أنها من متطلبات العلوم الاجتماعية الأخرى، وعذرهم في ذلك هو طريقة تعلمهم للتاريخ والعجز في الاندماج في توجه المدارس التاريخية العربية، ومناقسة العلوم الاجتماعية للتاريخ في خصوصيته ومجال اهتمامه، مع أن المؤرخ الذي ليس له منظور تاريخي اليوم هو أعمى البصيرة والذي ليس له طريقة معالجة منهجية هو ضال عن الطريق الصحيح، والذي لا يهتم بنشاط الحياة اليومية والنشاط البشري في مختلف مجالاته هو صاحب حوليات وراوي قصص لا أكثر ولا أقل.

وفي غياب المقارنة والنقد التاريخي تمكن هواة تاريخ الجزائر العثمانية، سواء منهم المهتمون بالتراث أو ذوو القناعات الإيديولوجية والتوجهات السياسية من أخذ زمام المبادرة وأصبحت لهم بفضل مكانتهم في المجتمع وموقعهم في أجهزة الدولة الكلمة المسموعة والصوت القوي في المؤتمرات والملتقيات والندوات التي توطر النشاط الثقافى في العديد من المناسبات. مما

حول الدراسة فيها إلى معالجة للتراث وكتابات ثقافية عامة، خاصة بعد أن تراجع إسهام المؤرخين المختصين في دراسة الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية، وانغلاقهم على مناهج العلوم الاجتماعية وأساليب البحث المستجدة في دراسة الظواهر التاريخية بدعوى خصوصية التاريخ، وتأثرت بالكتابات التاريخية التي تعالج أحداث الماضي من خلال العرض القصصي بعيدا عن الجدلية التاريخية التي ترى في الفعل التاريخي حصيلة تفاعل عوامل البيئة والإنسان والزمان، مما يُكسب التاريخ حركية تبعده عن الصورة الجامدة في الماضي.

6. غياب النظرة المحايدة لأحداث التاريخ لانعكاساتها على الواقع المعيش وارتباطها بالقيم الثقافية والمنظومة الفكرية للمهتمين بتاريخ الجزائر العثماني. وقد تركز هذا الوضع لظروف الجزائر قبل الاحتلال ولخصوصية تطورها بعد الاستقلال. فاصبح الذين يكتبون بالفرنسية معبرين عن القيم الغربية المعادية للفترة العثمانية، والذين يؤلفون بالعربية يدافعون عن الانتماء العربي الإسلامي للجزائر مما أكسب الحكم العثماني شرعية وأصالة. وفي كلا الفريقين توجد فوراق حسب الميول والنظرة الخاصة من الموقف الأكاديمي الذي يدعي الحياد إلى الموقف الجزائري الذي لا يخفي الانتماء. فتحوّلت الكتابات التاريخية الخاصة بالعهد العثماني بالجزائر إلى مرافعة سياسية وعرض إيديولوجي ومواقف ثقافية.

7. تبعا لذلك فإن العهد العثماني من تاريخ الجزائر يُعتبر في ظل هذا الوضع المجال التاريخي الذي يربط الماضي بالحاضر، ويشكل منطلقا لدراسة

تكون الدولة الجزائرية وتمايز كيانها السياسي، ومجالا للمقارنة بين الحكم الإسلامي الطابع والهيمنة الاستعمارية. وأصبح كل دارس لأي فرع من العلوم الإنسانية والاجتماعية على صلة بتاريخ الجزائر العثمانية، بل انجذب إليه الكثيرون ليكتبوا فيه انطلاقا من اختصاصاتهم واهتماماتهم الثقافية. كما اكتسب في جوانبه السياسية مفهوما إيديولوجيا وطابعا رسميا في اللوائح الرسمية المتعلقة بأصول الكيان السياسي للجزائر الحديثة؛ وقد تم ذلك على حساب النظرة الموضوعية والبحث المعمق في إشكالياته. فأصبح العهد العثماني من تاريخ الجزائر موضوعا شائعا يخضع لفرضيات علم الاجتماع ومفهوم الدراسة اليسارية، وحاول بعضهم ربطه بمنهج مدرسة الحوليات وأسلوب المدرسة الوضعية، و أخضعه آخرون للمفاهيم الوطنية ذات التوجه الحماسي و المنحى البطولي، متجاهلين ما أنجز من دراسات نوعية وأطروحات أكاديمية، وقد ساعدهم على ذلك كثرة الكتابات وتكرار المواضيع ومحدودية المصادر، التي جعلت بعض الدارسين للعهد العثماني من الجيل الجديد من المؤرخين يصابون بعقدة النقص، فيتجاهلون ما أنجز من البحوث، ويحاولون حصر الإسهام التاريخي الأكاديمي في العهد العثماني في بعض الرسائل التي أنجزت حديثا، ويتخذون من بعض الدراسات ذات الطابع الإثنوغرافي أو المفهوم اليساري نماذج يُحتذى بها من قبيل كتابات الهواري تواتي، ومنور مروش، ومصطفى الأشرف. (H. Touati, 1994; Menouar Merouche, 2002 , 2007; Mustapha Lachref,)

وقد عبر عن هذا التوجه ما ذهبت إليه الأستاذة فاطمة الزهراء قشي في تقييمها للدراسات العثمانية بالجزائر، فاعتبرت أن الإسهام الجدير بالعرض

والمتميز بالاختصاص والنوعية والتقدير، تمثله بعض الرسائل الجامعية التي نوقشت حديثاً، مؤكدة أن معالجة الهواري تواتي لإشكالية الإثنوغرافيا في الجزائر العثمانية تُعتبر نموذجاً متطوراً ومدخلاً أصيلاً، (و قد أوردت ذلك بهذه العبارة " يمكن تصنيف كتابات الهواري تواتي في الصدارة، فقد غاص في التاريخ الثقافي والفكري قصد تفكيك آليات المجتمع، وتمثل هذه الدراسات (بين الله والناس) مدخلاً أصيلاً ومجدداً لدراسة طبقات العلماء والفقهاء والأدباء والمرابطين، وتحليلاً شاملاً للوسط. أنظر: فاطمة الزهراء قشي، 2007: 351-352). وقد سايرتها في هذا التوجه تلك الرؤية التي عبر عنها منور مروش في كتاباته عن العهد العثماني، والذي حاول بدوره دراسة الجانب الاقتصادي من تاريخ الجزائر انطلاقاً من نماذج أوروبية ليس لها صلة لا مادةً ولا منهجاً بالواقع الجزائري في العهد العثماني، فقد حاول جاهداً إسقاط فرضيات ومقاربات إرنست لابروست وفيلار على التاريخ الاقتصادي للجزائر لينتهي إلى إقرار معلومات في غاية الدقة والعمق دون أن يكون لها ارتباط بالواقع الجزائري، رغم ما بذل فيها من جهد وما تطلبته من وقت. (لقد أكد الأستاذ مروش في مقدمة دراسته عن العهد العثماني " بأن عمله يعتمد على المنطلقات النظرية والمنهجية التي صاغها لابروس وفيلار وكوهن ورودنسون ". أنظر : منور مروش، 2007: 5-19).

كل ذلك أدى إلى محدودية المبادرة العلمية الأكاديمية في دراسة الفترة العثمانية، ودفع بها نحو العموميات وغياب الأعمال النقدية، وجعل الدراسات التاريخية الأكاديمية ذات الطابع العلمي والتوجه النقدي تبقى

منحصرة في بعض الأعمال النوعية وفي العديد من الرسائل الجامعية، وهي مع قلتها لم تجد الاهتمام اللائق بها لغياب النقد والعرض والنقاش، فظل جلها بعيدا عن أيدي القراء متواريا في أدراج المكتبات. فانطبق على الكتابة التاريخية الجادة وأغلبها يهتم بالعهد العثماني قانون غريشام الذي يقوم على فكرة أن العملة المزيفة تطرد العملة الصحيحة من السوق، بعد وصول جيل جديد من الباحثين همهم إثبات الذات والوصول إلى أعلى الدرجات العلمية وتحقيق الشهرة ولو على حساب اختصاصهم العلمي، وفشل الجيل القديم في تكوين جماعات من المؤرخين ذات مصداقية وفعالية، وانعكس ذلك على تدريس التاريخ بالجامعة وعلى إنجاز الأعمال التاريخية في إطار مشاريع البحث، مما سوف يؤدي بحق إلى أزمة في الدراسات التاريخية المتعلقة بالعهد العثماني لعل أقل نتائجها انعدام المستوى العلمي وضياع المصداقية وتحول الاهتمام إلى مؤسسات وجهات في أوروبا، مما يكرس التبعية الثقافية في مجال الدراسات التاريخية الأكاديمية

5- آفاق الدراسات التاريخية المتعلقة بتاريخ الجزائر العثمانية :

تتحدد من خلال الجهد العلمي وتتحكم فيها شروط البحث التاريخي القائم على طرح إشكاليات جديدة وتوفير مادة تاريخية غنية وإيجاد شروط موضوعية يتعلق مستقبل الدراسات التاريخية المتعلقة بالعهد العثماني من تاريخ الجزائر على توفرها، والتي تتمثل خاصة في :

1. إجراء دراسة نقدية تقييمية لما نشر حتى الآن من كتابات تاريخية حول الفترة العثمانية سواء ما كتبه الفرنسيون أو ألفه الجزائريون أو ما ساهم به

باحثون عرب وأوروبيون. على أن تعرض نتائج هذا المسح في شكل عروض ونشر دراسات وتعليقات تكون في متناول المهتمين بدراسة العهد العثماني، حتى يمكن الحد من تعميمات الهواة وتقييم إسهام المختصين تقييما موضوعيا انطلاقا من تحديد الإشكاليات التاريخية وطرح المسائل من وجهة نظر نقدية تجمع بين مناهج التاريخ والوطنية ومقاربات قيمه الإنسانية.

2. البحث عن المزيد من المصادر التاريخية في ودائع الأرشيف وعند الخواص، سواء كانت وثائق أو تقارير أو تقاييد، وتوجيه الجهد نحو وثائق إدارة البايليك ومؤسسات الوقف وتقاييد الزوايا وأوراق العائلات الكبرى. على أن ينطلق العمل في ذلك من وضع فهرس أو ثبت بمضام تلك المصادر، وإعادة مراجعة فهارس ودائع الأرشيف الجزائري لتحديد مواضيعها والفترات الزمنية التي تعود إليها. ويجب أن يصاحب هذا الجهد التوثيقي تشجيع نشر مدونات المصادر والمراجع والمجموعات سواء كانت وثائق أصلية أو مترجمة أو محققة، مع تحديد مكانها في الأرشيفات والمكتبات العالمية.

3. قراءة جديدة للوثائق التاريخية المتوفرة، سواء كانت وثائق أرشيفية أو مخطوطات أو تقاييد أو أوراق خاصة انطلاقا من منهج استقرائي تحليلي إحصائي، يتجاوز مستوى المعلومات المتداولة إلى إعادة تجديد المادة التاريخية وضبط معطياتها في جداول وبيانات ولوحات إحصائية، وفي نشرات متضمنة للوثائق التي تم تحليلها ولتصحيح محتواها ودلالاتها التاريخية. (لقد حاولنا الالتزام بهذا التوجه في معالجة المادة التاريخية المتعلقة بتاريخ الجزائر في العهد العثماني في دراستنا للريف الجزائري أواخر العهد العثماني، وكذلك

في دراساتنا العديدة حول إشكالية الوقف في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، أنظر: (Nacereddine SAIDOUNI, 2009).

4. توجيه الدراسات التاريخية المتعلقة بالعهد العثماني من تاريخ الجزائر نحو ميادين حيوية وآفاق جديدة، بهدف الإجابة على العديد من التساؤلات التي ظلت مطروحة على الباحثين المختصين والتي لا تكتمل صورة العهد العثماني إلا بتناولها انطلاقاً من منهج أكاديمي يقوم على النقاش وتبادل الرأي ويستند إلى إشكاليات محددة تتجاوب مع شروط النقد والمعالجة التاريخية الموضوعية. ويمكن حصر أهم تلك الميادين التي تحتاج إلى دراسات معمقة في صنفين من المواضيع : أحدهما يتصل بالحياة الداخلية والنشاطات اليومية، والآخر يمس العلاقات الخارجية وممارسة السلطة. ومن أهم مواضيع الحياة الداخلية التي يتوجب توجيه الاهتمام نحوها :

- الإدارة المحلية : طبيعتها، تنظيمها، مهامها، تأثيرها على المجتمع والدولة.
- مصادر الدخل ووجوه الإنفاق وما يرتبط بهما من إنتاج وعملة وتبادل.
- العوامل المتحكمة في النشاط الاقتصادي والحركية الاجتماعية والمناخ الثقافي.

- النشاط الحرفي وأصناف المهن.
- الأوقاف والملكية وطبيعة استغلال الأرض.
- موازين القوى بين السلطة (البايليك) والسكان وبين السلطة والزوايا وبين الرعاية والمتعاونين مع السلطة (المخزن).

و من بين المواضيع المتصلة بالعلاقات الخارجية وممارسة السلطة :

- مكانة البحرية الجزائرية من حيث كونها مؤسسة جزائرية وتنظيما عثمانيا في آن واحد.
 - النشاط البحري وانعكاسه على العلاقات بين الجزائر العثمانية والدول الأوروبية.
 - الكيان السياسي (الجزائر) بين التبعية الاسمية والاستقلال الفعلي و بين الخصوصية المحلية و التكامل العثماني .
 - طبيعة الحكم العثماني في الجزائر وطبيعته وتقييمه محليا وفي إطاره العربي الإسلامي.
5. وضع خطة عمل طموحة في إطار تطوير دراسة التاريخ الجزائري، تهدف إلى تغطية العجز في بعض الإشكاليات التاريخية والفترات الزمنية، وتطمح إلى تجديد الرؤية التاريخية لقضايا التاريخ الجزائري في العهد العثماني، على أن تكون مراكز البحث وأقسام الدراسات العليا بأقسام التاريخ بالجامعات الجزائرية منطلقا لها، بحيث ترتبط البحوث المعتمدة للأطروحات المسجلة ببرنامج علمي يتوفر على طرح إشكاليات منهجية لمواضيع محددة ويقوم على تحديد المادة التاريخية ومعالجتها معالجة نقدية تحليلية. على أن توجه مواضيع العهد العثماني من التاريخ الجزائري في المرحلة الأولى للدراسات العليا التي تقوم على تحقيق المصادر الأساسية والوثائق الأولية وإعادة تحقيق ما لم يحقق منها علميا، وإن كان ذلك يقتضي في نظرنا تكوين هيئات محلية من ذوي الاختصاص في التاريخ العثماني القادرين على توجيه الدراسات العثمانية

والرفع من مستواها وخلق تفاعل بين الباحثين الجزائريين وزملائهم خارج الجزائر.

كما أن هذه الخطة الطموحة تقتضي في مرحلة ثانية إعادة النظر في المنظومة التعليمية فيما يتعلق بدراسة التاريخ بمختلف عصوره ومواضيعه ومستوياته لتجاوز عرض المعلومات البسيطة والتعليق على المسائل العامة إلى عرض نوعي يعتمد على المناقشة والتحليل والاستنتاج بعيدا عن الحفظ والاستظهار. وبذلك يمكن لنا القول بأن الشروط الموضوعية والقدرات الذاتية للبحث في مستوى يسمح لنا بوضع ملامح مدرسة تاريخية عثمانية جزائرية ضمن المدرسة التاريخية الجزائرية العامة التي لا يمكن لمقومات النهضة الثقافية والمناعة الحضارية أن تكتمل بدونها، ما دامت حركية التاريخ الحقيقية ترفض الجمود و حصر الذاكرة في فعل الماضي، لأنها في أساسها جدلية تقوم على تواصل الحاضر بالماضي، ولكون التاريخ في كل البيئات والمجتمعات وعبر العصور مشكل للذاكرة الجماعية ومكون أساسي للشخصية الوطنية، وعرض مستمر لشريط الحياة إن لم يكن مسرحية تسجلها الأقسام الماضية لتقرأها وتتفاعل معها الأجيال الحالية فتفهمها وتقيمها وتحكم عليها انطلاقا من اهتماماتها ونوعية ثقافتها وطبيعة ميولها وحاجات مجتمعتها وظروف بيئتها وعصرها.

الكويت في 8 - 5 - 2011

المراجع:

- A. Benachenhou, L'Etat algérien en 1830, S.N.E.D., Alger, s.d.
- A. Nouschi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises jusqu'à 1919, essai d'histoire économique et sociale. P.U.F., Paris, 1961.

- A. Raymond, Le centre d'Alger en 1830, in Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n° 31, 1981, pp. 73-84.
- Au. Bernard, L'Algérie, Paris, F. Alcan, 1929.
- Au. Berque, Esquisse d'une histoire de la seigneurie algérienne, in Revue de la Méditerranée, T.7/1949, pp. 18-34 et 168-180.
- Ch.-A. Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871), P.U.F., Paris, 1964.
- E. Fagnan, Catalogue des manuscrits arabes, turcs et persans de la Bibliothèque et Musée d'Alger, Alger, 1893.
- E. Labrousse, Esquisse du mouvement des prix et des revenus en France au 18^{ème} siècle, Dalloz, Paris, 1933.
- E.-F. Gautier, Le passé de l'Afrique du Nord : Les siècles obscurs, Nouvelle édition, Payot, Paris, 1952.
- G. Duby, Orientations récentes des recherches historiques en France, Conférences, Paris, 1991.
- G. Yver, Histoire et historiens de l'Algérie, E. Alcan, Paris, 1931.
- Gérard Busson de Janssens, Contribution à l'étude des habous publics algériens, Thèse, Alger, 1950, travail dactylographié.
- Guy Tubert-Delof, Bibliographie critique du Maghreb dans la littérature française (1532-1765), pub. par la Bibliothèque nationale, Alger, 1976.
- H. Isnard, Le Sahel d'Alger en 1830, in Revue africaine T.81/1937, pp. 587-596.
- H. Touati, Entre Dieu et les hommes : Lettrés, saints et sorciers au Maghreb (17^{ème} siècle), Éditions E.H.E.S.S., Paris, 1994.
- H.-D. de Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), E. Leroux, Paris, 1887.
- J. Berque, L'intérieur du Maghreb..., op. cit.
- J. Berque, L'intérieur du Maghreb, 16^{ème}- 19^{ème} siècles, Gallimard, Paris, 1978.
- Jean Deny, À propos du fonds arabo-turc des Archives du Gouvernement général de l'Algérie, in Revue africaine, T. 62/1921, pp. 370-378.
- L. Valensi, Archaïsme de la société maghrébine, in La Pensée (Paris), n. 142, 1968, pp. 77-84.
- L. Valensi, Fellahs tunisiens aux 18^{ème} et 19^{ème} siècles, Paris, 1977.
- M. djender, Introduction à l'histoire de l'Algérie, S.N.E.D., Oran, 1968.
- M. EMERIT, L'état intellectuel et moral de l'Algérie en 1830, in Revue d'histoire moderne et contemporaine, juillet- septembre 1954, pp. 199-212.
- M. Gaïd, L'Algérie sous les Turcs, S.N.E.D., Tunis, 1974.
- Menouar Merouche, Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane, T. 1 : Monnaies, prix et revenus; T. 2 : La course, mythes et réalités; éd. Bouchène, Condé-sur-Noiseaux, 2002 et 2007.
- Mohammed Cherif Sahli, Décoloniser l'histoire, Maspéro, Paris, 1965.
- Mouradgea d'Ohsson, Tableau général de l'empire ottoman, 7 vol. Paris, Didot, 1788-1824, T. 7, pp. 299-300.

- Mustapha Lachref, L'Algérie, société et nation, Maspéro, Paris, 19...
- N. Weissman, Les Janissaires d'Orient, Paris, 1964, p. 69.
- Nacereddine Saïdouni, L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1791-1830) - Beyrouth, Édition Dar Al-Gharb Al-Islami, 2001, pp. 122 et 409-410.
- Nacereddine SAIDOUNI, L'Algérois rural..., op. cit.
- Nacereddine SAIDOUNI, Le waqf en Algérie à l'époque ottomane (17^{ème}-19^{ème} siècle), Recueil de Recherches sur le waqf, pub. par La Fondation Publique des Awqaf du Koweït, Koweït, 2009.
- P. Boyer, La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Paris, Hachette, 1963.
- P. Boyer, L'évolution de l'Algérie médiane "Ancien département d'Alger" de 1830 à 1956, Paris, A. Maisonneuve, 1960.
- P. Vialar, La Catalogne dans l'Espagne moderne, VEVPEN, Paris, 1963.
- Peyssonnel et Desfontaines, Voyages dans les Régences de Tunis et d'Alger, pub. par M. Dureaud de la Malle, Paris, Gide, 1838, 2 vol.
- R. Gallissot, Essai de définition du mode de production de l'Algérie précoloniale, in Revue algérienne des Sciences juridiques, économiques et politiques, Alger, Vol. 5, n. 2, 1966, pp. 385-412.
- R. Gallissot, Les rapports villes-campagnes, in La Pensée (Paris), n. 142, 1968, pp. 84-94.
- R. L. Play-Faire, Bibliography of Algiers (1541-1887), London, 1898
- R. Mantran, Les données de l'histoire moderne et contemporaine de l'Algérie et de la Tunisie, Notes pour une étude plus approfondie, in Annales de l'Afrique du Nord, 1962, pp. 248-343.
- Saadaddine Bencheneb, Quelques historiens modernes de l'Algérie, in Revue africaine, T. 100/1956, pp. 47-99 .
- T. Shuval, La ville d'Alger vers la fin du 18^{ème} siècle, population et cadre urbain, C.N.R.S., Paris, 1998.
- W. Marçais, Un siècle de recherches sur le passé de l'Afrique musulmane, in Histoire et historiens de l'Algérie, E. Alcan, Paris, 1931
- X. Yacono, La Régence d'Alger en 1830, d'après l'enquête des commissions de 1833-1834, in Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n° 1-2, 1966, pp. 229-244 et 227-247.
- المهدي بوعبدلي، جوانب من تاريخ الحياة الثقافية بالجزائر آخر العهد العثماني، ضمن كتاب "الجزائر في التاريخ"، الجزء الرابع (العهد العثماني)، وزارة الثقافة والسياحة والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص.ص. 125 - 242.
- المهدي بوعبدلي، نشر النغر الجماني في ابتسام النغر الوهراني، الجزائر، 1973.
- المهدي بوعبدلي، نشر دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، الجزائر، 1978.

- أو. هابنسترايت، رحلة إلى الجزائر وتونس وطرابلس الغرب (1732)، ترجمة وتقديم وتعليق ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2008، ص ص. 28-29.
- بالنسبة لجندر وبن آسنهو وقايد وفليسي، أنظر هامش رقم (13). وبالنسبة لمولود قاسم والمهدي بوعبدلي ومحمد بن عبد الكريم وإسماعيل العربي ورايح بونار ومحمد المهدي شعيب ومحمد الشريف ساحلي فإننا نذكر على سبيل المثال بعض إسهاماتهم:
- رايح بونار، نشر كتاب محمد الصالح العنتري (مجموعات قسنطينية)، 1974.
- رايح بونار، نشر كتاب مسلم بن عبد القادر الوهراني، خاتمة أنيس الغريب والمسافر، الجزائر، 1974.
- شهاب الدين يلس، فهرس سجلات البايليك "سجلات بيت المال"، مجلة الوثائق الوطنية الجزائرية، عدد خاص، الجزائر، 1986.
- عبد الجليل التميمي، فهرس الدفاتر العربية التركية بالجزائر، منشورات مجلة الدراسات المغاربية، تونس، 1979.
- محمد المهدي شعيب، أم الحواضر في الماضي والحاضر (تاريخ مدينة قسنطينة)، مطبعة البعث، قسنطينة، 1980.
- محمد بن عبد الكريم، تحقيق وتقديم التحفة المرضية للدولة البكتاشية لابن ميمون، الجزائر، 1972.
- محمد بن عبد الكريم، تحقيق وتقديم رحلة محمد الكبير باي الغرب إلى الجنوب الصحراوي الجزائري لابن هطال، القاهرة، 1969.
- محمد بن عبد الكريم، تحقيق وتقديم كتاب فتح الإله ومنته لأبي راس الناصري وهي سيرته الشخصية، الجزائر، 1990.
- محمد بن عبد الكريم، تحقيق وتقديم كتاب وشاح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغالب، لابن رويلة، الجزائر، 1968.
- محمد بن عبد الكريم، نشر كتاب بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبان بوهران من الأعراب كبني عامر، بيروت، دت.

- مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبته العالمية قبل سنة 1830، قسنطينة، 1985 (2 ج.).
- ناصر الدين سعيدوني، الاقتصاد والمجتمع في الجزائر العثمانية، ضمن كتاب "الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)"، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984،
- ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر الجزائري، نشر مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، 2000، ص ص. 120 - 122.
- ناصر الدين سعيدوني، مسألة السيادة الجزائرية في العهد العثماني: محاولة لتقييم الحكم العثماني للجزائر، ضمن كتاب "الجزائر منطلقات وآفاق: قضايا ومفاهيم تاريخية، ط. 2، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص. 171.
- ناصر الدين سعيدوني، موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر: صلاحياتهم الإدارية ومهامهم الاقتصادية والاجتماعية، ضمن كتاب "ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني"، ط. 2، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص ص. 120 - 122.
- ناصر الدين سعيدوني، نحو نظرة جديدة لتاريخنا العربي، مجلة الخليج للتاريخ و الآثار (الكويت) العدد الثاني، أبريل 2006، ص ص 117 - 151 .
- منور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، الجزء الأول (العملة والأسعار والمداخيل)، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2007 (المقدمة، ص ص. 5 - 19.